لقد شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة .إلا أن هذه التطورات الإيجابية لم تمنع حدوث الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، والتي أدت إلى التأثير السلبي على اقتصادياتها، والملاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها وذلك بسبب تزايد المخاطرالمصرفية لاسيما مخاطر الائتمان.

فإذا كان الجهاز المصرفي لبلد ما يعرف على أنه مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتنشط وفقها مختلف البنوك، فإن البنوك التجارية تعتبر أوعية تتجمع فيها الأموال في شكل ودائع ليعاد إقراضها من جديد حسب شروط محددة لذوي الحاجة إليها، فضلا عن تقديم خدمات مختلفة في شتى مجالات التوظيف الممكنة بما يساهم في تمويل مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني.

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة تواجه مخاطر كبيرة ومختلفة تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق .لذلك، فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي إدارة المخاطر وليس تجنبها .في هذا الإطار انصب اهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث أصدرت الكثير من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية فبعد اتفاقية بازل1 سنة 1988 التي وضعت الحد الأدنى لكفاية راس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية وأمام تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها، ظهرت اتفاقية بازل2 التي عملت على تحقيق التناسب بين راس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق.

وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها مطلع سنة 2007 ، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة، وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل 2 لتتولد اتفاقية بازل3 في سبتمبر 2010 ، تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة .

أما على المستوى المحلي، يسهر بنك الجزائر على اتخاذ إجراءات وترتيبات نقدية وسن قواعد احترازية من شأنها أن تضبط عمليات استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك التجارية وتحد من المخاطر المصرفية التي تتربص بها .وعليه، فقد أصبحت هذه البنوك تركز في إطار تعاملاتها مع زبائنها على المردودية المالية، أي الأخذ بعين الاعتبار عامل السيولة وعامل الربحية في آن واحد.

**إشكالية البحث**

أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، أي تحديد تلك المخاطر ومعالجتها .وباعتبار الخطر المصرفي له اهمية كبرى ، حيث ترتكز على أساسه الخيرات الاستثمارية وعمليات تقييم الأداء المالي، فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

**" مامدئ الاستعدادات البنوك التجارية وخاصة البنك الوطني الجزائري لادارة المخاطر الائتمانية التي تواجهه وفقا للمعايير والارشادات الرقابيةالمصرفية الدولية " متطلبات اتفاقيات لجنة بازل ؟"**

للإجابة على هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالائتمان البنكي ؟

2- ما نعني بادارة المخاطر **الائتمانية** ؟

3- ما هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية وخاصة البنك الوطني الجزائري؟ وهل أنها في مستوى اعتماد التقنيات العلمية المستخدمة في إدارتها؟

**فرضيات البحث**

**الفرضية الأولى :**تعتبر عملية منح الائتمان من اهم مهام البنوك التجارية ،

**الفرضية الثانية :** تعتبر ادارة المخاطر في البنوك الجزائرية عملية حديثة،

**الفرضية الثالثة** : تلتزم البنوك الجزائرية و خاصة البنك الوطني الجزائري بمعايير دولية وفق لجنة بازل الدولية ،

**أسباب اختيار الموضوع**

تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية وخاصة البنك الجزائري في الآتي:

أ- الدور الفعال الذي يلعبه البنك التجاري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر الوسيط المالي الذي يسعى إلى البحث باستمرار عن إمكانية التوفيق والملاءة بين طاقة التمويل والحاجة إليه من جهة، وتسيير عمليات الإقراض من جهة أخرى؛

ب- انعدام ثقافة إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية، حيث أن الهدف الرئيسي من إدارة المخاطر المصرفية يتمثل في محاولة التكيف معها من خلال التحكم فيها والتخفيف من حدتها؛

ج- الميل الشخصي لد راسة المواضيع ذات الصلة باقتصاد المخاطرة في المجال المصرفي؛

د- قلة الد راسات التي تتناول البنوك التجارية من جانب إدارة المخاطر المختلفة واقتصارها على مخاطر الائتمان، ما يثري المكتبة العربية بهذا البحث.

**أهداف البحث**

يمكن إيجاز الأهداف المتوخاة من هذا البحث في النقاط التالية:

أ- تحديد المخاطر الائتمانية وأهميتها؛

ب- لتركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن أي نظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وادارتها؛

ج- عرض مبادئ بازل 2 ومؤشرات وطرق قياس المخاطر الائتمانية الرئيسية؛

د- تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وخاصة البنك الوطني الجزائري.

**أهمية البحث**

تنبع أهمية هذه الد راسة من الدور الحساس الذي تقوم به البنوك التجارية على مستوى الاقتصاد الوطني، والمتمثل في تعبئة المدخرات وتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة .كما أن قلة الدراسات المتعلقة

بالموضوع تكسب البحث أهمية خاصة، حيث أن موضوع إدارة المخاطر المصرفية يعتبر من السياسات الداخلية للبنك التي لا يتم الإفصاح عنها عادة.

إن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وادارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها .إذ قد يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ونظرا لأن المخاطر التي تكتنف النشاطات المصرفية كثيرة ومتنوعة، ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب واجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطرة، والعمل على التحكم فيها أو التخفيف منها، الأمر الذي أدى إلى بروز أهمية عملية إدارة المخاطر، وهو ما تم تناوله في د راستنا هذه.

**عينة الد راسة**

اقتصرنا في د راستنا على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية و خاصة البنك الوطني الجزائري**BNA** باعتبارها الممول الرئيسي للاقتصاد، مركزين في ذلك على ما نصت عليه مقرا رت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية في مجال إدارة المخاطر عبر أفق زمني محدد (بازل 1 ، بازل 2 ، بازل3) وقد امتدت الد راسة حسب ما توفر لنا من معطيات من سنة 2009 إلى نهاية 2015 .

**مصادر المعطيات**

إن معطيات البحث المعتمد عليها لاستكمال هذه الد راسة تم تجميعها من المصادر التالية:

أ- التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الجزائري؛

ب- معلومات متوفرة في المواقع الالكترونية للبنوك التجارية الجزائرية ؛

جـ- زيارات ميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة تبسة

د- الدراسات السابقة خاصة في مجال إدارة المخاطر

**منهجية الد راسة وأدواتها**

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة البحث مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة، تستدعي ضرورة المزج بين مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية المعروفة في العلوم الإنسانية، منها:

أ- المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك والكشف عن مبادئ إدارتها وتقنيات الحد منها؛

ب- المنهج المقارن، حيث ستتم المقارنة بين الفترات الزمنية لمؤسسات عينة الدراسة من جهة، والكشف عن مختلف الركائز والقواعد الاحترازية المعتمدة من طرف بنك الجزائر والمفروضة على البنك الوطني الجزائري والمقارنة بينها داخليا وخارجيا، والوقوف على واقع إدارة المخاطر بها .بها لتشكيل البيانات العددية والجداول ومختلف النسب المالية لتقييم المخاطر وقياسها .

أما النماذج الرياضية والأدوات الإحصائية فقد تمت الاستعانة.

**الدراسات السابقة**

**1- الدراسة الاولى**

رشيد دريس، **إستراتيجية تكييف المنظومة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006 والتي اوضح من خلالها اهمية ايجاد استراتيخية تسمح الاقتصاد الوطني التكيف مع مستجدات اقتصاد السوق

**2- الدراسة الثانية**

صوريا عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-** مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية .2011 ، **جامعة سطيف** ، حيث اوضحت من خلال هذه الدراسة **اهمية نظام التقييم للمصارف في فرض رقابة محكمة على البنوك التجارية**

**3- الدراسة الثالثة**

أحمد قارون، **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة جامعة سطيف1 الجزائر 2013/2012، وبين في هذه الدراسة اهمية توصيات لجنة بازل الخاصة بكفاية راس المال و مدى التزام البنوك الجزائري بها .

**خطة الدراسة**

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: **الفصل الأول:** الائتمان المصرفي العمليات و الأدوات المستعملة في ادارة المخاطر الائتمانية.

**الفصل الثاني:** فسيخصص لعرض التطور التاريخي للاتفاقيات بازل الدولية وكذالك ادارة المخاطر فيها واساليب قياس المخاطر.

**الفصل الثالث:** فخصص للدراسة التطبيقية، سنتناول فيه دراسة احد البنوك الجزائرية العمومية وهو البنك الوطني الجزائري وكيف يتم ادارة المخاطر فيه وفق اتفاقيات بازل الدولية علئ غرار باقي البنوك الوطنية .

**صعوبات البحث**

أحاطت بالبحث عدة صعوبات حالت دون إنجازه بالمستوى المرغوب خاصة ما تعلق بالجانب التطبيقي، تمثل أهمها في سرية العمل المصرفي ومن ثم صعوبة بل واستحالة الحصول على بيانات رقمية تخدم البحث بشكل مباشر، فضلا عن التضارب في الأرقام والمعطيات
المجمعة